الـخـاتـمـة

سعت دراسة موضوع انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الدول النامية دراسة تطبيقية على البنوك فى مصر، إلي تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الأجهزة المصرفية في للدول النامية في السوق الدولية للخدمات المالية والمصرفية. وقد اتجهت الدراسة إلي بحث الانعكاسات على الجهاز المصرفي المصري بوصفه نوذج من الدول النامية.

وقد خلصت الدراسة إلي عدد من النتائج والتوصيات, توضح على الوجه الاتي في فرعيين متتالين :

الفرع الأول : نتائج الدراسة

- أثمرت هذه الدراسة الماثلة بين أيدينا انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات المالية على الدول النامية (دراسة تطبيقية على البنوك فى مصر) عدد من النتائج تعلقت بالاقتصادات النامية بشكل عام والاقتصاد المصري بشكل خاص، يمكن إجمال أبرزها في البنود الآتية :

* **فيما يتعلق بالدول النامية بشكل** عام، فقد جاءت أهم النتائج علي النحو التالي:

- تحرير التجارة فى السلعة يستلزم بالضرورة تحرير التجارة فى الخدمات، كما أن التزام الدول بجداول تعهداتها يعد ضمانا قانونيا ملزما يسمح للشركات الأجنبية بتوريد خدماتها فى ظروف أكثر استقرارا مما يعطى المنتجين والمستثمرين و العمال و المستخدمين فكرة واضحة عن الاسواق و بيئة الاستثمار , حتى يصبحوا قادرين على التخطيط للمستقبل بقناعة أكبر.
- تواجه الأجهزة المصرفية فى الدول النامية بعض التحديات منها ماهو خارجى و منها ماهو داخلى من أبرزها ضعف الرقابة و الإشراف على الجهاز المصرفى و الذي يؤدى الى اتخاذ قرارات غير سليمة , و منح الائتمان لمن لايستحقه , والإفراط فى منح الائتمان وظهور الديون المتعثرة ومشكلات و أزمات مصرفية تؤثر بالسلب على الاقتصاد القومى ولذلك من الضرورى أن تقوم السلطات الرقابية بمتابعة أعمال البنوك و التأكد من اتباعها للقواعد المصرفية السليمة فى منح الائتمان و المعايير الدولية لمدي كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات لجنة بازل.
- إن الكيانات المصرفية الصغيرة لا يمكنها التعايش مع الظروف الجديدة التى طرأت على الاقتصاد الدولى خاصة فى ظل تحرير تجارة الخدمات المالية وحرية الاستثمار, فالقرن الحادى والعشرون يعتبر عصر الكيانات الاقتصادية القوية والقادرة على المنافسة حيث إنه من المستحيل أن نتخيل أن الكيانات الاقتصادية الضعيفة يمكن لها أن تنافس فى ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية, فهذه الكيانات المصرفية الصغيرة لن يتوافر لها مقومات الاستثمار سواء من حيث حجم رأس المال, وقدرتها على مواجهة المخاطر, أو من حيث إمكانية تخفيض التكلفة لمواجهة المنافسة الشرسة مع المقومات التى تتمتع بها الكيانات المصرفية الكبيرة. فإذا كانت الأجهزة المصرفية قد اعتادت العمل فى إطار مناخ احتكارى خالى من المنافسة الخارجية فإن الوضع قد تغير تمامًا بعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ذات الطابع التجارى والمالى.
- أدت إجراءات التحرير المالى, وزيادة التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول, والاستثمارات المالية والأدوات المالية الحديثة وبصفة خاصة الأوراق المالية, إلى تطور كبير فى أعمال البنوك, انعكس فى بنود ميزانيات البنوك الكبرى حتى أنه لم يعد المصدر الرئيسى لأرباح البنوك يتحقق من عمليات الإقراض المصرفى للمشروعات ولكن من الأصول الأخرى المدرة للدخل وبصفة خاصة من السندات وعمليات إدارة الأصول ونتيجة لذلك اتجه نصيب القروض للتناقص من إجمالى أصول البنوك نظرًا لتزايد النصيب النسبى للأصول الأخرى, علاوة على انخفاض نصيب الودائع من إجمالى الخصوم فى البنوك.
- أدى ظهور ما يسمى بالتجانس بين المؤسسات المالية المقدمة للخدمات المالية, إلى تقلص التمييز بين الصناع الماليين مثل البنوك بأنواعها المختلفة, وشركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار, أدت كل هذه التحولات إلى انتشار فكرة التحول للبنوك الشاملة, وهى البنوك التى تقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية ولذلك فهى تسعى إلى تنوع مصادر التمويل, وتعبئة أكبر قدر من المدخرات وتوظيف مواردها فى مجالات مالية مختلفة, ويمثل وجود البنوك الشاملة فى الدول النامية

تحديًا من التحديات التى تفرضها العولمة المالية على تلك الدول, ذلك لأن الرقابة على البنوك الشاملة من الأمور الصعبة تحتاج إلى قواعد وإجراءات ونظم متابعة لتنفيذ هذه القواعد وإدارتها, كما تحتاج إلى بنوك ذات قواعد رأسمالية كبيرة لتجنب المخاطر وهو ما لا تتمتع به البنوك فى الدول النامية, لذلك فإنه من الضرورى على الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار الهيكل المالى, ومدى كفاية النظم الرقابية الملائمة لطبيعة المنتجات المالية الجديدة التى سوف تقدمها البنوك الشاملة قبل السماح لها بمزاولة أعمالها المحلية والأجنبية على حد سواء.

- شجع تحرير الأسواق المحلية , مقترنا بالتحسينات السريعة فى تكنولوجيا المعلومات , وعولمة الاقتصادات الوطنية وزيادة الابتكار المالى ,على زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و يظهر ذلك فى حجم تعاملات الأجانب فى السوق المالية المصرية , وتتجسد الأهمية المتزايدة لرأس المال فى صناعة الخدمات المالية

- أصبحت التكنولوجيا موضوعًا أساسيًا للتجارة الدولية حيث أدي تزايد دور الثورة المعلوماتية فى مجالات الحياة المختلفة إلى استنباط موارد جديدة ولا سيما تقديم الخدمات المصرفية ويتواكب مع التجارة الإلكترونية أساليب عمل جديدة للبنوك مع تغير طرق الدفع وظهور تقنيات حديثة للدفع مثل الكروت الممغنطة وبطاقات الائتمان وتحويل المبالغ إلكترونيًا (الإنترنت) والتى تعد أكثر سهولة وأقل تكلفة من التعاملات الورقية, وعلى ذلك شهدت المنتجات والخدمات المصرفية وقنوات توزيعها تطورات متسارعة, وساهمت بدورها فى انتشار نظم الدفع الإلكترونية لتواكب ذلك التقدم حتى يمكن للبنوك مواجهة المنافسة والاستمرار فى السوق. مما خلق بدوره بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات للاحتفاظ بالعملاء الحاليين أو جذب شرائح جديدة منهم

- تحرير التجارة فى الخدمات المالية يوفر الخدمة للمستهلك بأثمان منخفضة وجودة أفضل, ويؤدى ذلك إلى زيادة رفاهية المستهلك, توفير الخدمات بصفة مستمرة لمن يطلبها مع تنوعها كما يتيح مصادر عرض بديلة للخدمات تحد من مخاطر حدوث اضطرابات اقتصادية علاوة على زيادة كفاءة الخدمات المحلية المماثلة

*** فيما يتعلق بمصر والدول العربية :**

- بالرغم من قلق معظم الدول النامية من المنافسة مع الدول الكبرى فى مجال تجارة الخدمات ,إلا أن مصر تمتلك مقومات المنافسة فى العديد من الصناعات الخدمية التصديرية كالسياحة و النقل و المصارف و التأمين والإنشاءات والمقاولات وبعض المجالات المهنية الطب و المحاماة و التعليم .....الخ, ويمكن لهذة الخدمات أن يكون لها وضع متميز فى الأسواق الدولية من ثم فإن مصر تملك مقومات القدرة التنافسية فى العديد من القطاعات الخدمية و إن المنافسة الاجنبية يمكنها أن تساهم فى رفع مستوى الخدمات دون أن يتعرض المنتج المصرى للضياع.

- تتمتع البنوك المصرية بقدرة تنافسية أقل من القدرة التنافسية للبنوك الخليجية والإقليمية (الأفريقية والشرق أوسطية) والدولية وذلك من حيث رؤوس المال المتاحة للبنوك وكذلك فيما يتعلق بحجم الأصول ويكفى القول بعدم وجود بنك إقليمى مصرى و استطاعة كلا من الأردن و البحرين ذلك , فيجب أن يكون لمصر بنكا إقليميا له فروع فى كافة الدول العربية ثم نتجه أفريقيًا ثم أوروبيًا على المدى الطويل ولكى يتم ذلك يقترح الباحث تدعيم بنكى الاهلى المصرى و مصر بقوة لتحقيق ذلك . الامر الذى يستلزم معه وضع خطة تهدف إلي تدعيم الجهاز المصرفى المصرى من خلال زيادة رؤوس أموال البنوك المصرية , ودمج تلك غير القادرة على تحقيق تلك الزيادة بهدف خلق كيانات مصرية قادرة على المنافسة على الصعيدين المحلى و الإقليمى و العالمى .

- والحقيقة أنه بدراسة نظام الإشراف والرقابة فى الجهاز المصرفى المصرى تبين تعدد الإدارات واختلاف مسمياتها الأمر الذى يخشى معه تفريغ الأمر من مضمونه وتضارب الاختصاصات و خلق مستويات وظيفية أكثر منها أداء لمهمة أو تحمل مسئولية .

- أضف إلي ذلك محدودية التواجد التجارى للبنوك المصرية فى الخارج .

- إن المصارف العربية لن تجد لها مكانا فى ظل المنافسة الشديدة للبنوك الاجنبية ,التى ستجد الحرية فى دخول الأسواق العربية وهذا سيفرض على المصارف العربية التفكير بشكل إستراتيجى في إقامة تحالفات إستراتجية ترتكز على عمليات الاندماج بهدف خلق تكتلات مصرفية عملاقة للوفاء بمتطلبات العمل المصرفى الشامل والحديثة و توفير الاحتياجات التمويلية الضخمة جنبا الى جنب مع

صناديق و مؤسسات التنمية العربية , ومادامت الدول العربية تحلم بإقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينها, فى المصارف الكبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة التى من المتوقع ان يزداد عددها فى ظل التوجه التجاري و الاقتصادى العربى المشترك .

- وتأسيسًا على ذلك فإن أمام الدول العربية خيارات مصرفية عليها ان تتفحصها و تختار المناسب لها فى ظل التحديات السابقة وهى :

- الخيار الأول : تبقى البنوك فى ظل الحماية والدعم المستمر والملكية الحكومية، وتقود مجالات هذا الخيار فى محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق استنادًا إلى مقولات أيديولوجية تأخذ شكلًا اقتصاديًا بتأييد الفلسفات الشمولية و مصالح بعض مالكى البنوك و العاملين فيها, و النتيجة المترتبة على ذلك بقاء الاسواق مغلقة ومن ثم انعدام قدرة البنوك العربية حتى الكبيرة منها نسبيًا على المنافسة على نطاق عالمى ولاسيما فى الدول العربية التى تشترط المعاملة بالمثل فى تحرير قطاعها المالى .

- الخيار الثانى : يرى أن اندماج اقتصادات و البنوك العربية فى الاقتصاد العالمى يوفر فرصًا ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد إلى قاعدة اقتصادية صحيحة تنص على أن المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد, ومن ثم التسليم مصرفيًا بأهمية تحرير القطاع المالى فى إطار تنظيمى و مؤسسى سليم , وهذا الخيار تدعمه جملة من التحديات التى تواجه القطاع المصرفى العربى الذى سيتأثر حتمًا بالعولمة وإفرازاتها وسيكون ازاءه الخيار المناسب المتمثل بالاندماج المصرفى حتى يصبح بالإمكان المنافسة مع البنوك الاجنبية داخل المنطقة العربية وخارجها بعد التسليم بالمعايير الموحدة عالميًا .

الفرع الثاني : توصيات الدراسة

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن استخلاص عدد من التوصيات, ينبغي العمل على تحقيقها في المستقبل القريب.

- ضرورة مساهمة مختلف دول العالم فى إعادة صياغة النظام المالى العالمى, وإرساء قواعد تضمن فعالية الآليات اللازمة فى مجالات الرقابة, والشفافية, وتفعيل المؤسسات الدولية للقيام بمهامها, لتجنب حدوث أزمات مالية عالمية مماثلة مستقبلًا, وإن مثل هذه الأزمات لا تقتصر تعدياتها على بلد المنشأ بل تتعداه إلى مختلف أرجاء العالم.

- إنشاء وحده للبحوث المصرفية يعمل بها ويشرف عليها كوادر علمية متخصصة تكون وظيفتهم الأساسية هى رصد المتغيرات الدولية والمحلية، وجمع المعلومات، و حصر الإحصاءات، التى تتعلق بالجهاز المصرفى والعمليات المصرفية وتحليلها وعمل الدراسات حول الأزمات المالية والمصرفية - أسبابها وكيفية تفاديها والتغلب على آثارها - وعقد المقارنات للوصول الى وفرة من المعلومات تكون تحت بصر متخذ القرار باعتبارها من أهم متطلبات القرارات السليمة .على أن تعقد اجتماعات دورية تشمل السيد محافظ البنك المركزى ونواب المحافظ وممثلين عن مجالس إدارات البنوك ونخبة من الاقتصاديين للاطلاع عليها وفى ضوءها اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين .

- ضرورة تبنى البنوك المصرية سياسات تسويقية متطورة، تقوم على توفير قاعدة بيانات حديثة ومعلومات تسويقية تساعد العملاء على تلبية احتياجاتهم و مساعدتهم فى اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالتعاملات المصرفية, ومتابعة التطورات الحديثة فى مجال التسويق الإلكترونى,والوصول إلى العملاء عبر أحدث الوسائل الإلكترونية باعتبار أن لها تأثير مباشر على جودة الخدمات المصرفية, وأن تراعى العوامل الديموجرافية لعملائها فى مزيجها التسويقى ومزيج خدماتها المصرفية

- توسيع نطاق الجهاز المصرفى المصرى من خلال إنشاء بنك مصرى إقليمى ينشر فروعه في السوق المصرفية العربية والإفريقية لتقديم خدمات مصرفية متطورة

- تحقيق تكامل بين المصارف العربية بالاندماج للاستفادة من رؤوس الأموال الخليجية والخبرات المصرفية المصرية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة للوفاء بمتطلبات العمل المصرفى الشامل والحديث, وتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة التى من المتوقع أن توجد ويزداد عددها فى ظل التوجه التجارى والاقتصادى العربى المشترك.

- ضرورة قيام الجهاز المصرفى المصرى بزيادة حجم الاستثمار فى التكنولوجيا الحديثة, واعتماد أنظمة المعلومات والبرامج العصرية, وتعميم استخدامها يكون له أثر بالغ فى حدوث تقديرات سريعة ومتواصلة للقيمة النقدية للمدخرات المالية رغم ما تنطوى عليه من تعقيدات. كذلك فاستخدام تكنولوجيا حديثة يزيد

من سرعة التسويات وزيادة الشفافية والرقابة وهذا يزيد فى ثقة المستثمرين بالبنوك. حتى يساير التكنولوجيا الحديثة التى أصبحت معتمدة فى المنظومة المصرفية العالمية.
- الاستمرار فى تحديث إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى ودعم إمكانياتها, مع تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالبنوك وتفعيل قواعد "الحوكمة" داخل القطاع المصرفى وتحسين إجراء العمليات وتخفيف المخاطر والارتقاء بالموارد البشرية, وتطوير الرقابة على البنوك بما يتماشى مع المعايير العالمية و مقرارت لجنة بازل2.
- إعادة النظر فى الاحتياطى القانونى الإجبارى الذى تودعه البنوك لدى البنك المركزى بدون فوائد ويصل إلى 14% من الودائع – فى حين لا تزيدهذه النسبة عن 1%فى بعض البنوك الأوروبية – مما يقتضى تخفيض نسبة هذا الاحتياطى إلى 8% وأثر ذلك على نسب توظيف الأموال لدى البنوك.
- ضرورة أن يسعى القطاع المصرفى نحو تعظيم قيمة أصوله وسيولته وهامش ربحيته، من خلال الإدارة الكفؤة وإحكام الرقابة كونها تشكل عامل جذب لكل من المدخرين والمستثمرين على حد سواء .

تمت بحمدالله وعونه،،،،

obeikandl.com

ملحق رقم (1) يوضح
جداول التزامات مصر المقدمه فى ابريل
المصدر :- المذكرة المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن الموافقة على انضمام جمهوريه مصر العربيه لمنظمه التجارة العالميه و الموافقه على الوثيقه الختامية المتضمنه نتائج اورجواى للمفاوضات التجاريه متعدده الاطراف ، جداول جمهوريه مصر العربيه فى مجال تجاره السلع و الخدمات

القطاع	القيودعلى النفاذ الى الاسواق	القيودعلى المعامله الوطنيه
الخدمات المصرفيه : – 1 – البنوك المشتركة : قبول الودائع و الاشكال الاخرى من الاموال التى يمكن اعادتها. ** كافه اشكال الاقراض بما فى ذلك قروض المستهلكين و تمويل العمليات التجاريه . ** خدمات كافه المدفوعات و تحويلات الاموال بما فى ذلك الائتمانات و كروت الائتمان و الاقراض و الشيكات السياحيه و الشيكات المصرفيه . ** الضمانات و الالتزامات . **الاتجار لحساب البنك او لحساب العملاء فى : – أ – ادوات المال (الشيكات – الكمبيالات – شهادات الودائع) . ب –النقد الاجنبى . ت –الاوراق الماليه ** المشاركه فى اصدار الاسهم و تقديم الخدمات المتعلقة بهذا الاصدار .	1 –توريد الخدمه عبر الحدود : لايوجد التزام بالتحرير 2 –استهلاك الخدمه فى الخارج : لايوجد التزام بالتحرير 3 –التواجد التجارى : – نسبه رأس المال الاجنبى لا يجب ان تتجاوز 49 % من اجمالى رأسمال البنك (1). 4 –تواجد الاشخاص الطبيعين :– يجب ان يكون المدير العام من المصريين (2)	[1] لايوجد التزام بالتحرير [2] لايوجد التزام بالتحرير [3] يجب ان يقدم موردى الخدمات الاجانب فى اطار البنوك المشتركه تدريبيا على الوظيفه للموظفين [4] لاتوجد قيود

(1) عدل النص فى ديسمبر 1997 ليتم السماح بملكيه اجنبيه بنسبه 100% مع اشتراط موافقه البنك المركزى المصرى على الملكيه التى تزيد عن 10 % دون تمييز .
(2) تم التعديل فديسمبر 1997 الى اشتراط وجود عشر سنوات خبره .

القطاع	القيودعلى النفاذ الى الاسواق	القيودعلى المعامله الوطنيه
** سمسره العملات **ادارة و مشورة محفظة الاوراق الماليه . ** الاحتفاظ بالاوراق الماليه ** خدمات الإئتمان ** خدمات الحفظ فى الخزائن . ب -فروع البنوك الاجنبيه :- (ويسمح لها بممارسه نفس الانشطة الواردة اعلاه بالنسبه للبنوك المشتركه)	1-توريد الخدمه عبر الحدود لايوجد التزام بالتحرير 2-استهلاك الخدمه فى الخارج لايوجد التزام بالتحرير 3-التواجد التجارى :- *يتم تطبيق متطلبات الحاجه الاقتصاديه للسوق . *يحدد السيد وزير الاقتصاد و التجارة الخارجيه شروط الترخيص بأنشاء فروع للبنوك الاجنبيه. 4-تواجد الاشخاص الطبيعين : لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمه الجدول .	[1] لايوجد التزام بالتحرير [2] لايوجد التزام بالتحرير [3] يمكن الترخيص لفروع البنوك الاجنبيه التى تنشأ بعد 1992/6/5 (تاريخ تطبيق القانون رقم 37 لسنه93 بتعديل بعض احكام قانون البنوك و الائتمان و قانون البنك المركزى المصرى بالتعامل فى الجنيه المصرى بالاضافه الى تعاملاتها بالعملات الحرة و ذلك وفقا للشروط التى يحددها السيد وزير الاقتصاد و التجارة الخارجيه [4] لاتوجد قيود

القطاع	القيودعلى النفاذ الى الاسواق	القيودعلى المعامله الوطنيه
ج-مكاتب تمثيل البنوك الاجنبيه:	1-توريد الخدمه عبر الحدود: لايوجد التزام بالتحرير 2-استهلاك الخدمه فى الخارج لايوجد التزام بالتحرير 3-التواجد التجارى :- *البنوك الاجنبية التى ترغب فى انشاء مكاتب تمثيل لها فى مصر يجب الايكون لها	[1] لايوجد التزام بالتحرير [2] لايوجد التزام بالتحرير [3] غير ممكن من الناحيه الفناء

	فروع فى مصر . *تقتصرانشطه مكاتب التمثيل على اجراء الدراسات و بحث الدراسات و بحث فرص الاستثمار و العمل كحلقه اتصال مع مراكزها الرئيسيه و المساهمه فى حل المشكلات و تذليل الصعوبات التى قد تواجه مراسلى البنوك الام فى مصر 4-تواجد الاشخاص الطبيعين : لاتوجد قيود باستثناء ماورد فى الجزء العام فى مقدمه الجدول .	[4] لاتوجد قيود
الخدمات الماليه الاخرى (خدمات سوق المال) 1-الاكتتاب	1-توريد الخدمه عبر الحدود: لاتوجدقيود 2-استهلاك الخدمه فى الخارج : لاتوجد قيود 3-التواجد التجارى : لاتوجد قيود 4-تواجد الاشخاص الطبيعين : لاتوجد قيود	[1] لاتوجد قيود [2] لاتوجد قيود [3] لاتوجد قيود [4] لاتوجد قيود

القطاع	القيودعلى النفاذ الى الاسواق	القيود على المعامله الوطنيه
2-السمسره	1- توريد الخدمه عبر الحدود: لاتوجدقيود 2- استهلاك الخدمه فى الخارج : لاتوجد قيود 3- التواجد التجارى : لاتوجد قيود 4- تواجد الاشخاص الطبيعين : لاتوجد قيود	[1] لاتوجد قيود [2] لاتوجد قيود [3] لاتوجد قيود [4] لاتوجد قيود
3-التجارة فى الاوراق الماليه (بيع و شراء الاوراق الماليه بواسطه الافراد او المؤسسات فى البورصه) .	1-توريد الخدمه عبر الحدود: لاتوجدقيود 2-استهلاك الخدمه فى الخارج : لاتوجد قيود 3-التواجد التجارى : لاتوجد قيود	[1] لاتوجد قيود [2] لاتوجد قيود [3] لاتوجد قيود

obeikandl.com

	4-تواجد الاشخاص الطبيعين :	[4]
4-المقاصه و التسويه	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	1-توريد الخدمه عبر الحدود:	[1]
	لاتوجدقيود	لاتوجد قيود
	2-استهلاك الخدمه فى الخارج :	[2]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	3-التواجد التجارى :	[3]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	4-تواجد الاشخاص الطبيعين :	[4]
5-التسويق وتنشيط السوق	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	1-توريد الخدمه عبر الحدود:	[1]
	لاتوجدقيود	لاتوجد قيود
	2-استهلاك الخدمه فى الخارج :	[2]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	3-التواجد التجارى :	[3]
	نتوجد قيود	لاتوجد قيود
	4-تواجد الاشخاص الطبيعين :	[4]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود

القطاع	القيودعلى النفاذ الى الاسواق	القيود على المعامله الوطنيه
6-ادارة محفظة الاوراق الماليه	1-توريد الخدمه عبر الحدود:	[1]
والاستثمار	لاتوجدقيود	لاتوجد قيود
	2-استهلاك الخدمه فى الخارج :	[2]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	3-التواجد التجارى :	[3]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	4-تواجد الاشخاص الطبيعين :	[4]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
7-انشاء صناديق الاستثمار الجماعيه :	1-توريد الخدمه عبر الحدود:	[1]
	لاتوجدقيود	لاتوجد قيود
	2-استهلاك الخدمه فى الخارج :	[2]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	3-التواجد التجارى :	[3]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	4-تواجد الاشخاص الطبيعين :	[4]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
8- رأس المال المخاطر		
	1-توريد الخدمه عبر الحدود:	[1]
	لاتوجدقيود	لاتوجد قيود
	2-استهلاك الخدمه فى الخارج :	[2]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	3-التواجد التجارى :	[3]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود
	4-تواجد الاشخاص الطبيعين :	[4]
	لاتوجد قيود	لاتوجد قيود

oberkanal.com

القطاع	القيودعلى النفاذ الى الاسواق	القيود على المعامله الوطنيه
التأمين و اعادة التأمين :- 1- التأمين على الحياه ، التأمين الصحى التأمين ضد الحوادث	1-توريد الخدمه عبر الحدود: لاتوجدقيود 2-استهلاك الخدمه فى الخارج : لاتوجد قيود 3-التواجد التجارى : * يسمح للشركات الاجنبيه و الشركات المشتركه بممارسه نشاطها فى المناطق الحرة فقط و بشرط ان تقتصر تعاملاتها على العملات الحرة . *التواجد التجارى داخل البلاد ، بخلاف المناطق الحرة ، و سوف يسمح به فى غضون خمسه سنوات من تاريخ دخول الاتفاقيه العامه لتجارة الخدمات حيز التنفيذ (اول يناير 1995) و عندئذ يتم تطبيق حاجه السوق الاقتصاديه للتأمين . * نسبه رأس المال الاجنبى لا يجب ان تتجاوز 49 % من اجمالى رأسمال الشركه . * يجب اسناد نسبه 50 % من التجاوز عن الاحتفاظ بأقساط مخاطر التأمين الى الشركه المصريه لاعاده التأمين و نسبه 5 % من اجمالى عمليات الشركه الاجنبيه او المشتركه الى الشركه الافريقيه لاعاده التأمين . 4-تواجد الاشخاص الطبيعين : يجب ان يكون مديرو الشركات من المصريين .	[1] لاتوجد قيود [2] لاتوجد قيود [3] لاتوجد قيود [4] لاتوجد قيود

عدل النص فى ديسمبر 1997 ليتم السماح بملكيه اجنبيه بنسبه 51 % بحلول عام 2000 بالنسبه لشركات التأمين على الحياة ، و فى مطلع عام 2003 بالنسبه لشركات التأمين الاخرى .

الملحق رقم (2)

يوضح صناديق الاستثمار المحلية المرخص لها و العاملة حتى2012/3/31

obeikandl.com

اسم الصندوق	مدير الصندوق	القيمة الاسمية (بالجنيه)	قيمة الوثيق فى نهاية يونيو 2011 بالجنيه	قيمة الوثيق فى نهاية يونيو 2012 بالجنيه
الصناديق المفتوحة				
المتوازنة :-				
البنك الأهلى المصرى –	الأهلى لادارة صناديق الاستثمار	10	37.22	34.10
الأول *	مصر كابيتل للأستثمار	100	97.10	92.34
بنك مصر – الاول	الأهلى لادارة صناديق الاستثمار	100	77.29	69.09
البنك الأهلى المصرى –	إن بي كى كابيتال لادارة	100	120.12	124.65
الثانى	الاصول- مصر	10	9.25	8.38
البنك الوطنى المصرى	الأهلى لادارة صناديق الاستثمار	100	95.35	94.88
البنك الأهلى المصرى–	هيرمس لادارة صناديق			
الخامس	الاستثمار	10	9.08	10.10
البنك الرئيسى للتنمية و		100	--	108.69
الإئتمان الزراعى (	إكيومن لادارة الاصول			
الماسي)	إتش سي للاوراق المالية و	100	94.6	95.77
صندوق الخير	الاستثمار			
بنك كريدى اجريكول	بيلتون لادارة صناديق الاستثمار			
مصر- الرابع (الثقة)				
البنك الأهلى سوسيتيه				
جينرال (توازن)				
الصناديق المفتوحة –				
الاسهم :	هيرمس لادارة صناديق	100	180.04	157.76
بنك كريدى اجريكول	الاستثمار	100	171.76	145.71
مصر-الاول	هيرمس لادارة صناديق	100	137.45	136.90
بنك اسكندرية – الاول	الاستثمار			
المجموعةالعربية	برايم انفستمنتس لادارة صناديق	66.67	42.79	40.52
المصرية للتأمين**	الاستثمار	10	42.83	37.65
بنك مصر – الثانى		33.33	63.44	5367
بنك القاهرة	مصر كابيتال للاستثمار			
البنك المصرى لتنمية	هيرمس لادارة صناديق	500	252.00	216.29
الصدارات - الاول (	الاستثمار	100	87.67	75.25
الخبير)	إتش سي للاوراق المالية و	100	118.55	99.74
بنك قناة السويس – الاول	الاستثمار	100	358.72	206.14
بنك كريدى أجريكول		50	102.88	97.18
مصر – الثانى	إتش سي للاوراق المالية و	100	299.08	361.20
البنك المصرى الخليجي	الاستثمار	100	66.40	59.09
بنك مصر- الثالث	هيرمس لادارة صناديق			
صندوق استثمارشيلد	الاستثمار	100	59.99	5532
***	هيرمس لادارة صناديق			
بنك مصر ايران للتنمية –	الاستثمار	100	92.68	89.25
الاول	اتش سي للاوراق المالية و	100	89.57	90.34
البنك الاهلى المصرى –	الاستثمار	100	77.70	72.87
الثالث****	العربى الافريقي لادارة	10	8.54	7.27

البنك التجارى الدولى – الثانى (استثمار)	الاستثمارات			
بنك بيريوس – مصر (الاول)	اتش سي للاوراق المالية و الاستثمار	100	88.98	91.02
بنك التعمير و الاسكان (التعمير)	اتش سي للاوراق المالية و الاستثمار	100	87.91	83.87
بنك المؤسسه العربية المصرفية .	سى أى استس مانحمنت	10	--	12.8
بنك قناة السويس –الثانى (الاجيال)	بنك بريس مصر لإدارة الأصول	10	7.99	6.57
بنك بلوم	برايم انفيستمنتس لادارة صناديق الاستثمار	100	--	111.34
صندوق فاروس الاول	دلتا رسملة لإدارة صناديق الإستثمار			
بايونير الاول (الرائد)	بلتون لادارة صناديق الاستثمار			
صندوق مصر المستقبل				
صندوق بلتون للاسهم المتداولة (انسايت)	برايم انفيستمنتس لادارة صناديق الاستثمار			
البنك الاهلى سوسيتيه جنرال (تداول)	فاروس لتكوين وادارة محافظ الاوراق المالية وصناديق الاستثمار			
	اموال للاستثمارات المالية			
	اتش سي للاوراق المالية و الاستثمار			
	بلتون لادارة صناديق الاستثمار			
	اتش سي للاوراق المالية و الاستثمار			
الصناديق المفتوحة -				
الدخل الثابت:				
بنك كريدى اجريكول مصر – الثالث	المجموعة المصرية لإدارة صناديق الإستثمار	1000	1037.44	1025.15
	بلتون لإدراة صناديق الإستثمار	10	17.46	18.72
بنك مصر النقدى	سى أى استس مانحمنت	100	166.74	178.69
البنك التجارى الدولى – الاول (اصول)	أتش سى للأوراق المالية و الإستثمار	1000	1000.46	1024.92
بنك مصر ايران للتنميه (الثانى)		10	15.17	16.26
بنك الاسكندرية الثانى	المجموعة المالية هيرميز	100	148.04	158.24
البنك الأهلى المصرى الرابع	الأهلى لإدارة صناديق الإستثمار	100	145.41	155.76
البنك الأهلى سوسيته جينرال (ثمار)	المجوعة المالية هيرميز	100	144.14	154.43
البنك المصرى لتنمية الصادرات – الثانى	دلتا رسملة لإدراة صناديق الإستثمار	10	11.76	12.56
	بلتون لإدارة صناديق الإستثمار	100	117.65	126.15
		100	117.26	125.58

بنك المؤسسة العربية	بلتون لإدارة صناديق الإستثمار			
المصرفية (مزايا)	العربى الإفريقى لإدارة صناديق	10	11.67	12.45
صندوق بنك HSPC (	الإستثمار	10	11.65	12.48
كل يوم)		10	1139	12.20
صندوق بنك العربى	بنك بيريوس مصر لآدارة			
الأفريقى الدولى	الإصول	100	113.89	122.67
بنك بيريوس مصر الثانى	المجموعة المالية هيرميس	10	11.10	11.88
صندوق بنك عودة	بلتون لإدارة صناديق الإستثمار			
بنك القاهرة الثانى (		10	11.08	11.88
القاهرة اليومى)	سى اى كابيتال استس مانحمنت			
بنك بلوم – الثانى	إن بى كى كابيتال لإدارة	10	11.00	11.71
صندوق استثمار البنك	الإصول - مصر	10	10.77	11.46
الوطنى المصرى للسيولة		10	10.88	11.66
(إشراق)	بلتون لإدارة صناديق الإستثمار			
صندوق إستثمار البنك		10	10.80	11.95
العربى النقدى للسيولة	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق			
(يوماتى)	الإستثمار	100	10.21	10.53
بنك التعمير و الإسكان	المجموعة المالية هيرميس			
(موارد)	اتش سي للإوراق المالية و	100	--	100.80
بنك الإسكندرية الثالث	الإستثمار			
البنك الرئيسي للتنمية و		100	--	105.15
الإئتمان الزراعى (	المجموعة المالية هيرميس	10	--	10.38
الحصاد)				
صندوق بنك الإستثمار	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق	1000	--	1025.00
العربى الأول	الإستثمار	10	--	10.34
صندوق البنك المصرى				
الخليجي إثراء	القاهرة لإدارة الصناديق			
صندوق البنك الإهلي				
المتحد (ثروة)	سى اى كابيتل استس مانحمنت			
البنك التجارى الدولى	إن بى كى كابيتال لإدارة			
الثالث	الإصول - مصر			
صندوق إستثمار البنك				
الوطنى المصرى للسيولة	الإهلى لإدارة صناديق الإستثمار			
(نماء)	اتش سي للإوراق المالية و			
البنك الأهلى المصرى	الإستثمار			
الثامن				
صندوق بنك الإستثمار				
العربى الثالث (سندي)				
الصناديق المفتوحة				
الإسلامية : -	المجموعة المالية هيرمس	100	87.41	72.69
بنك فيصل الإسلامي	المجموعة المالية هيرمس	100	63.89	54.15
المصرى	سى اى كابيتل استس مانحمنت	100	44.59	41.06
بنك البركة مصر				
بنك فيصل الإسلامي	اتش سي للإوراق المالية و	100	68.59	64.18
المصرى – البنك	الإستثمار	100	73.08	72.36

التجارى الدولى (الأمان)	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق الإستثمار	100	69.087	61.63
بنك مصر – الرابع	الإهلى لإدارة صناديق الإستثمار	10	9.49	8.98
صندوق سنابل **** *		100	100.30	102.31
بنك التمويل المصري السعودي	إن بى كى كابيتل لإدارة الإصول - مصر	100	--	112.30
البنك الأهلي المصرى (بشائر)	القاهرة لإدارة الإستثمارت	10	--	9.70
البنك الوطنى المصرى (حياه)	نعيم للإستثمارات المالية			
صندوق بنك الإستثمار العربى -الثانى (هلال)	اتش سي للإوراق المالية و الإستثمار			
صندوق نعيم – مصر الوفاق				
صناديق الدخل المختلط : - صندوق الرابح	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق الإستثمار	100	100.98	100.88
الصناديق المفتوحة الأسلامية المتوازنة : - بنك البركة – مصر (المتوازن)	ايه تي لإدارة الإصول	100	96.33	98.44
الصناديق المغلقة : - اورينت ترايست مصر لصندوق الإستثمار المباشر***** العقارى العربى المباشر	الشركة المصرية للاستثمار و الأعمال المالية الأهلى للتنمية و الإستثمار	1000	1223.14	1140.52
		1000	1035.00	687.14
	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق الإستثمار	1000	695.78	--
صناديق ضمان رأس المال : - بنك مصر (صندوق العمر) صناديق حماية رأس المال البنك التجارى الدولى (حمايه) صناديق تحديد الأصول بنك الشركة العربية المصرفية الدولية - الإول******* بنك الشركة المصرفية العربية الدولية – التانى	القاهرة لإدارة صناديق الإستثمار	100	233.51	250.13
	سى اى كابيتل استس مانحمنت	100	102.84	109.19
	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق الإستثمار	100	390.84	387.78
	برايم إنفيستمنتس لإدارة صناديق الإستثمار	100	270.22	266.19
صناديق إستثمار بالعملات الأجنبية : -				

بنك مصر للسيولة (بالدولار) بنك مصر للسيولة (باليورو)	بلتون لإدارة صناديق الإستثمار بلتون لإدارة صناديق الإستثمار	$ 10 10	$ 10.70 10.75	$ 10.73 10.81
صندوق الصناديق : - بنك مصر ايران للتنمية – الثالث(وافى) البنك الإهلى المصرى السادس	الرشاد لإدارة صناديق الإستثمار الرشاد لإدارة صناديق الإستثمار	10 100	8.92 84.30	8.61 80.89

المصدر النشرة الشهرية للبورصة

*تم تجزئة وثيقة الصندوق بنسبة1 : 50 فى 29 نوفمبر 2007 ، كما قام الصندوق بتغيير سياسته الإستثمارية ليصبح صندوق مفتوح – أسهم بدلاً من صندوق متوازن وذلك خلال الفترة (12مارس 2009 – 4فيراير 2010)

** تم تجزئة وثيقة الصندوق بنسبة1: 5 اعتبار من 2009/11/10

*** تم تغيير إسم صندوق بنك مصر الدولى إلى صندوق إستثمار شيلد إعتبارمن2006/4/2 ، كما تم تقسيم الوثيق الواحدة بنسبة1 : 2 وتغيير سعرإصدار الوثيقة من100 : 50 جنيه

**** تم تغير نوع الصندوق ابتداء من18 / 8 / 2011 ليصبح صندوق مفتوح - اسهم بدلامن صندوق مفتوح - متوازن

***** استقاق عقد ادارة صندوق سنابل فى22 ديسمبر 2011

****** تم شطب الصندوق من التدوال فى البورصة

******* تم تجزئة وثيقة الصندوق بنسبة1 : 5 كما تم تغيير القيمة الإسمية للوثيقة من500 : 100 جنيه اعتبار من2007/3/29

obeikandl.com

ملحق رقم (3) يوضح اجراءات

تسجيل بنك او فرع لبنك أجنبى بالبنك المركزى المصرى و تعديل بيانات التسجيل

أولا: إجراءات تسجيل بنك أو فرع لبنك بالبنك المركزى المصري : -

نظمت المواد 20 و 21 و 22 من قانون البنوك و الإئتمان و المواد 1 ، 2 ، 3 ، 5 ، 7 من لائحته التنفيذية إجراءات تسجيل البنوك و فروع البنوك الجنبية فى سجل البنوك بالبنك المركزى المصرى و بيانات السجل و إجراءات النشر ، و حالات رفض التسجيل ، و تقضى هذه المواد بالآتى : -

أ - يتم تسجيل البنوك فسجل خاص يعد لهذا الغرض فى البنك المركزى المصرى بعد موافقة مجلس إدارته ، و تفرد صحائف كافية لكل بنك يتقرر تسجيله فى سجل البيانات الآتيه : -

1 -رقم التسجيل و تاريخه
2 -إسم البنك
3 -نوع النشاط (تجارى / متخصص (غير تجارى) / استثمار و أعمال)
4 -الشكل القانونى للبنك
5 -تاريخ التأسيس
6 -تاريخ مباشرة النشاط
7 -مدة البنك الأصلية و المجددة
8 -رقم و تاريخ عدد الجريدة الرسميه التى فيها قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بالموافقة على التسجيل
9 -رأس المال : -

- المرخص به
- المصدر
- المدفوع
- المخصص للنشاط فى مصر بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية

10 - الإحتياطى : -

- القانونى
- إحتياطيات أخرى
- إحتياطيات مخصصة للنشاط فى مصر بالنسبة لفروع البنوك الجنبية

11 – السندات و صكوك التمويل : -

- المصرح بإصدارها
- المصدرة

12 – عنوان المركز الرئيسي للبنك او الفرع الرئيسي المشرف على العمل فى مصر بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية

13 – الفروع : -

- فى مصر
- فى الخارج بالنسبة للبنوك المصرية

14 - أسماء أعضاء مجلس الإدارة و المديرين العامين للبنوك و المديرين المسئولين عن الإئتمان أو الأستثمار أو العمليات الخارجية بما فيها المبادلات و جميع البيانات الخاصة بهم

15 – إسم المدير المسئول عن إدارة الفرع الأجنبي فى مصر ، و كذلك أسماء المديرين المسئولين عن الإئتمان أو الإستثمار أو العمليات الخارجية بما فيها المبادلات و جميع البيانات الخاصة بهم

16 - أسماء مراقبي الحسابات

17 – تاريخ بداية و نهاية السنة المالية للبنك

18 – كل ما يطرأ من تعديلات على البيانات السابقة

ب – يقدم طلب التسجيل إلى الإدارة العامة للرقابة على البنوك على النموذج رقم " 1 " الوارد بهذا الفصل ، مستوفيا الإجراءات و المستندات اللازمة وفقاً لأحكام قانون البنوك و الإئتمان و لائحته التنفيذية

obeikandi.com

، و كذا أحكام قانون ضمانات و حوافز الإستثمار و ذلك بالنسبة للبنوك التى يطلب تسجيلها إنتفاعا بأحكامه (1) ، و يعرض الطلب على مجلس إدارة البنك المركزى لأتخاذ قرار فى شأنه ، و يرفق بالطلب المستندات الآتية : -

1 – الموافقة المبدئية على تأسيس البنك

2- القرار الصادر بتأسيس البنك

3- صورة من عقد التأسيس و النظام الأساسي للبنك

4 – عقود الإدارة إن وجدت التى يتم إبرامها مع أى طرف يعهد إليه بإدارة البنك

5 – صورة من محضر الجمعية العامة بالموافقة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك و كذلك القرارات الصادرة بتعيين المدير العام .

(1 – كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم226 الصادر بتاريخ 11 ابريل1976)

obeikandl.com

ملحق رقم (4) يوضح اجراءات

الترخيص بفتح مكتب تمثيل أجنبى فى مصر و تسجيله بالبنك المركزى المصرى

نظمت المادة19 مكرراً من قانون البنوك و الإئتمان و المواد 9 ، 10 ، 11 من لائحته التنفيذية الشروط الواجب توافرها للترخيص بفتح مكاتب للبنوك الأجنبية فى مصر و كذلك تسجيلها و الأعمال المصرح لها بها و الإشراف عليها ، و ذلك على النحو التالى : -

اولاً : - لمحافظ البنك المركزى المصرى التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى مصر بالشروط الآتية : -

1 - ألا يكون لها فروع فى مصر .
2 - أن تخضع مراكزها الرئيسية لرقابة سلطة رقابية بالدولة التى تقع فيها هذه المراكز.
3 - أن يقتصر نشاط مكاتب التمثيل على دراسة الأسواق و إمكانية الإستثمار ، و تكون حلقة إتصال مع المراكز الرئيسية فى الخارج و تساهم فى تذليل المشاكل و الصعوبات التى قد تواجه البنوك المراسلة لها فى مصر.
4 - ألا تمارس هذه المكاتب أى نشاط مصرفى أو تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين ، و أعمال الوساطة المالية.

وتقيد هذه المكاتب بعد إنشائها وفقا لأحكام المادة173 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 فى سجل خاص لدى البنك المركزى المصرى طبقا للإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ثانيا : - تخضع المكاتب المشار إليها لرقابة البنك المركزى المصرى ، و يكون له حق الإطلاع فى أى وقت على الدفاتر و السجلات و طلب البيانات التى تحقق أغراض الرقابة و الإشراف عليها.

ثالثا : - فى حالة مخالفة مكتب التمثيل لآى شرط من الشروط المشار إليها تحت بند أولا يتم شطبه من السجل بقرار من محافظ البنك المركزى المصرى ، و لا يصدر قرار الشطب إلا بعد إعلان المكتب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ليقدم اوجه دفاعه كتابة خلال أسبوعين من تاريخ إعلانه.

رابعا : - يقدم طلب فتح مكتب التمثيل إلى الإدارة العامة للرقابة على البنوك و ذلك للحصول على موافقة البنك المركزى المصرى المبدئية تمهيدا لأتخاذ الإجراءات المقررة وفقا لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 و لائحته التنفيذية ، على أن يرفق بالطلب المستندات التالية : -

1 - إسم المكتب و عنوانه و إسم البنك الذى يمثله المكتب و عنوانه .
2 - صورة من عقد تأسيس البنك الذى يمثله المكتب و نظامه الأساسي مصدقا عليهما من السلطة الرقابية المختصة بالدولة التى يقع فيها البنك التابع له مكتب التمثيل .
3 - ترجمة باللغة العربية لملخص العقد و النظام الأساسي .
4 - الموافقة الصادرة من المركز الرئيسي للبنك بفتح مكتب تمثيل فى مصر.
5 - كتاب من المركز الرئيسي للبنك بأسم المسئول عن المكتب و جنسيته .
6 - صورة من القوائم المالية للبنك التابع له مكتب التمثيل عن آخر سنتين ماليتين.
7 - تعهد من المركز الرئيسي بإخطار الإدارة العامة للرقابة على البنوك بأية تعديلات تتم على البيانات المسجلة .
8 - ما يفيد خضوع المركز الرئيسي لرقابة السلطة الرقابية بالدولة التى يقع فيها هذا المركز.

خامساً : - يعد فى البنك المركزى المصرى سجل خاص تقيد به مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية فى مصر على أن يتضمن السجل البيانات الآتية : -

1 - إسم المكتب و عنوانه .
2 - رقم تسجيله و تاريخه .
3 - تاريخ و رقم قيده فى سجل مصلحة الشركات.
4 - تاريخ مباشرته العمل فى مصر.
5 - إسم البنك الذى يمثله المكتب و جنسيته و عنوان مركزه الرئيسي .
6 - إسم المسئول عن المكتب و جنسيته .

سادساً : - يقدم طلب تسجيل مكتب التمثيل على النموذج رقم "3" الوارد بهذا الفصل و لا يجوز للمكتب مباشرة العمل فى مصر إلا بعد إخطاره بالقرار الصادر من محافظ البنك المركزى المصرى بإضافته الى السجل المعد لذلك الغرض بالبنك المركزى المصرى .

سابعا : - عند إجراء تعديل على بيانات تسجيل مكتب التمثيل (اسم مكتب التمثيل فى مصر نتيجة لتعديل اسم البنك فى الخارج او اية بيانات أخرى لدى البنك المركزى المصرى) يتطلب الأمر التقدم بما يلى : -

1 - كتاب من المركز الرئيسي للبنك فى الخارج بطلب الموافقة على تعديل بيانات تسجيل مكتب التمثيل .
2 - موافقة السلطة الرقابية فى بلد المركز الرئيسي فى حالة تعديل اسم المكتب وفقا لتعديل اسم البنك فى الخارج .
3 - كتاب من المركز الرئيسي للبنك فى الخارج بتعديل اسم الممثل الذى يدير مكتب التمثيل فى مصر ، او التفويض الصادر له بادارة المكتب ، و ان المكتب مستمر فى نشاطه و ملتزم بأحكام قانون البنوك و الإئتمان .
4 - تعهد من المركز الرئيسي للبنك فى الخارج بإخطار الإدارة العامه للرقابة على البنوك بأية تعديلات قد تطرأ على البيانات تسجيل مكتب التمثيل فى مصر .
5 - تعهد بإخطار مصلحة الشركات بالتعديل الذى تم على بيانات تسجيل مكتب التمثيل فى مصر.

obeikandl.com

الملحق رقم (5)
الترخيص لفروع البنوك الجنبية فى مصر بالتعامل بالعملة المحلية

تقضى المادة 13 من اللائحة التنفيذية لقانون البنوك و الإئتمان بأنه يجوز الترخيص لفروع البنوك الأجنبية القائمة فى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم 37 لسنة 1992 بشأن تعديل بعض أحكام قانون البنوك و الإئتمان (5 يونيو 1992) و التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة بأن تتعامل بالعملة المحلية ، على أن تتقدم إلى الإدارة العامة للرقابة على البنوك بطلب للتصريح لها بذلك يعرض على مجلس إدارة البنك المركزى المصرى لابداء الرأي بشأنه ، مرفقا به المستندات الآتية : -

1 - موافقة المركز الرئيسي للفرع بالخارج على التعامل بالعملة المحلية ، و على التزام الفرع بكافة القوانين و القرارات و التعليمات التى يصدرها البنك المركزى المصرى فى شأن تنظيم الرقابة و الأشراف على البنوك
2 - ما يفيد خضوع مركزه الرئيسي لرقابة السلطة بالدولة التى يقع فيها هذا المركز و كذلك تمتعه بجنسية محددة
3 - مايفيد إلتزام مركزه الرئيسي بمسئوليته عن الودائع و حقوق الدائنين و كافة الإلتزامات المستحقة أو التى تستحق مستقبلا على الفرع ، مع الإلتزام بتعويض الفرع عن أيه خسائر تظهرها الحسابات الختامية للفرع عن ايه سنة مالية ، و ذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ إعتماد مراقبى الحسابات لميزانية الفرع
4 - شهادة من مراقبى حسابات الفرع مخصصاته لمقابلة اى نقص فى قيم الأصول و لمقابلة الالتزامات التى تقع على عاتق الفرع و مقدار رأس المال المحتفظ به لدى الفرع و المخصص لنشاطه فى مصر ، على الا يقل عن خمسة عشر مليون دولار امريكي أو مايعادله بالعملات الحرة (تم تعديله إلى خمسون مليون دولار او مايعادله بالعملات الأخرى)

openkandil.com

الملحق رقم (6)

معايير الموافقة على فتح فروع جديدة للبنوك المسجلة

أولاً : - معايير التصريح بإنشاء فروع جديدة للبنوك المسجلة (1) : -

أن سياسة البنك المركزى المصرى فما يختص بالتصريح بإنشاء فروع جديدة للبنوك هى الموافقة على الطلبات التى تقدم من البنوك فى حالة ما اذا كانت هذه البنوك ملتزمة بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى بشأن المعايير التالية : -

1 - الحد الأدنى لمعايير كفاية رأس المال
2 - اسس تصنيف القروض و الإلتزامات العرضية و تكوين المخصصات
3 - الحد الأقصي للتوظيف لدى العميل الواحد
4 - حدود التوازن فى مراكز العملات
5 - حدود التركز الخاص بتوظيفات البنك فى الخارج

ويتم البت فى طلبات البنوك خلال تسعين يوما من تاريخ استلام الطلب ، و فى حالة الرفض يتم إخطار البنك المعنى بأسباب ذلك

ثانياً : - تسجيل الفروع : -

1 - يتعين على البنوك التقدم للأدارة العامة للرقابة على البنوك بطلب تعديل بيانات التسجيل على النموذج رقم (2) الوارد بالفصل الثانى من هذا الباب ، لإضافة الفروع المصرح بإنشاءها إلى قائمة فروع البنك بسجل البنوك ، مصحوباً بشيك بقيمة رسوم التسجيل المقررة بواقع خمسين جنيه مصرى للفرع الواحد ، و ذلك قبل مزاولة الفرع النشاط بوقت مناسب (شهر على الأقل)

2 - و على البنوك مراعاه القواعد العامة التالية (2)

3 - يعتبر فى حكم الفرع - التى تخضع لأجراءات التسجيل – كافة مكاتب البنوك التى تقوم بمباشرة العمليات المصرفية (قبول الودائع بالنسبة للبنوك التجارية و منح القروض بالنسبة للبنوك الأخرى) و ذلك أيا كانت الأسماء التى تطلق عليها و بغض النظر عن حجم نشاطها و عدم استقلالها و عدم استقلالها عن الجهه الإدراية أو الحسابية .

---

1 - كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم331 بتاريخ 15 يوليو 1993

2 - كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم226 الصادر بتاريخ 11 ابريل 1976

أ - يعتبر عمل المكاتب أو الملاحق التى يخصصها البنك الأهلى المصرى لبيع شهادات الإستثمار قبولا للودائع . و بالتالى تخضع لإجراءات التسجيل بإعتبارها فروعا

ب -لا تخضع لإجراءات تسجيل المكاتب او الملاحق التى تنشأ بجانب الفروع و تكون متصلة بها من الداخل و تباشر الأعمال التى تقوم الفروع بمباشرتها أصلا باعتبارا أن هذه المكاتب او الملاحق تمثل توسعا مكانيا للفروع الاصلية

ت -عند تغيير إسم اى من وحدات البنوك ، يتعيين التقدم بالطلب اللازم لتعديل بيانات التسجيل ، و فى حاله ما اذا اقترن تغيير الأسم بنقل إلى الوحدة جهة إدارية أخرى غير الجهة التى كانت الوحدة الأصلية تابعة لها فيرفق بالطلب شيك بقيمة رسوم التسجيل المنصوص عليها فى المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لقانون البنوك و الإئتمان

ث -فى حالة تغيير عنوان مقر اى من وحدات البنوك – مع استمرارها فى مزاولة نشاطها بذات الإسم السابق تسجيلها به فى سجل البنوك – أو رفع المستوى الوظيفى لها ، يكتفى بالإخطار عن ذلك دون حاجة إلى التقدم بطلب لتعديل بيانات التسجيل

4 - يمتنع على البنوك الإرتباط او التعاقد على إستجئار أو شراء أيه مقار لفتح وحدات مصرفية جديدة دون الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى المسبقة (1)

5 - يحظر مزاولة اى من الوحدات المصرفية الجديدة نشاطها قبل قيام البنك المركزى المصرى بالتأكد من استيفاء كافة الإجراءات الآمنية (2)

1- كتاب الادارة العامة للرقابة على البنوك الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1982 ، الباحث : - ارى فيها شبهه التعنت و ان ذلك يتنافى و روح التيسير و الحد من درجة التحرير

2- كتاب محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 16 اكتوبر 2001 ، و كتاب الإدارة العامة للرقابة على البنوك الصادرة بتاريخ 13 مارس 2002 " قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 28 فبراير 2002 " ، الباحث : - لا مانع من مزاولة الوحدات المصرفية لنشاطها بمجرد موافقة البنك المركزى بعد إستيفاء الشروط و لا ضرورة لتعليق ممارسة النشاط على استيفاء كافة الإجراءات الأمنية

obeikandl.com

بيان بالجداول الإحصائية الواردة فى سياق البحث

م	رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
1	1/1	الفروق الجوهرية بين السلع والخدمات	11
2	1/2	نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلى الإجمالى للدول المتقدمة	25
3	1/3	متوسط مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى	26
4	1/4	مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى	26
5	1/5	نصيب الخدمات فى التجارة الخارجية الكلية للدول العربية	27
6	1/6	تطور حصة الدول النامية والمتقدمة وبعض الدول المختارة من تجارة الخدمات المالية	28
7	1/7	صادرات وواردات بعض الدول العربية من الخدمات	29
8	1/8	التطور فى الميزان التجارى مقارنة بالتطور فى ميزان الخدمات	31
9	1/9	المتحصلات الجارية فى مصر فى الفترة من 1995 إلى	34
10	1/10	متحصلات النقد الأجنبية من قطاع الخدمات	36
11	1/11	بيان بعدد العاملين–بطاقات الائتمان –بطاقات الخصم من يونيو 2008حتى يونيو2012	44
12	1/12	موجز نتائج جولات الجات	54
13	2/1	عمليات الاستحواذ فى السوق المصرية فى الفترة من 2005:2009	161
14	2/2	هيكل الجهاز المصرفى المصرى الفترة من 1996 :2012	164
15	2/3	هيكل الجهاز المصرفى المصرى الفترة من 1997 :2010	165
16	2/4	عدد فروع البنوك المصرية فى الخارج فى نهاية يونيو 2010	166
17	2/5	أوزان المخاطر للالتزامات الأخرى	171
18	2/6	متوسط القوة المالية للجهاز المصرفى المصرى فى بعض الدول وفقا لتقييم	172
19	2/7	عدد البنوك العربية والمصرية وفق تصنيف أكبر ألف بنك	180
20	2/8	أكبر بنوك فى قارة افريقيا وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى عام 2006	188
21	2/9	أكبر بنوك فى قارة افريقيا وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى عام 2007	188
22	2/10	أكبر خمسة بنوك فى الشرق الأوسط وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى عام 2006	189
23	2/11	أكبر خمسة بنوك فى الشرق الأوسط وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى عام 2007	189
24	2/12	أكبر 25 بنك على مستوى العالم وفقًا لمصادر رأس المال الأساسى	190
25	2/13	يوضح ترتيب بعض البنوك المصرية وفقًا لمصادر رأس المال الأساسى طبقًا	191

openkapi.com

	للميزانيات المنشورة والمعتمدة عام 2009 (مليون$)		

تابع الجداول الإحصائية الواردة فى سياق البحث

26	2/14	ترتيب البنوك المصرية المدرجة ضمن قائمة أكبر ألف بنك على مستوى العالم وفقًا لمعيار رأس المال الأساسى وإجمالى الأصول	192
27	2/15	ترتيب البنك المصرية ضمن قائمة أكبر ألف بنك عالمى حسب معيار رأس المال الأساسى 2007	192
28	2/16	يوضح أكبر 54 بنك على مستوى العالم من حيث إجمالى الأصول	193
29	2/17	المركز المالى للبنوك فى مصر الفترة من يونيو 1994 : يونيو 2012 بالمليار جنيه	206
30	2/18	حجم الودائع لدى البنوك شاملة الودائع الحكومية الفترة من 1997: 2012	209
31	2/19	معدل التغيير فى الودائع الفترة من 2002 : 2012	210
32	2/20	معدل التغيير فى القروض / الودائع الفترة من 1990 : 2012	211
33	2/21	معدل الزيادة فى الودائع بالنسبة لحجم الإقراض الفترة من 2002 : 2012	213
34	2/22	أهم مؤشرات الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من 1999 / 2000 : 2011 / 2012	214
35	2/23	نصيب قطاع الخدمات من إجمالى أرصدة الإقراض والخصم خلال 1999 / 2000 : 2011 / 2012	215
36	2/24	تطور أرصدة الودائع بالعملات الأجنبية ونمط توظيفها لدى البنوك الفترة من 1990 : 2012	216
37	2/25	أرصدة الإقراض والخصم (بالمليون جنيه) الفترة من يونيو 1990 : يونيو 2012	217
38	2/26	معدل تصاعد أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للعملاء الفترة من 2002 : 2012	217
39	2/27	تطور أسعار صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى (بالقرش) الفترة من 1990 : 2012	218
40	2/28	تطور معدل التضخم فى مصر الفترة من 1990 : 2012	219
41	2/29	تطور حجم الاحيتاطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية السنة المالية الفترة من 1990 : 1996	220
42	2/30	حجم الاحيتاطيات المالية فى الاقتصاد المصرى الفترة من 2002 : 2012	220
43	2/31	قيمة الفائض / العجز بميزان المدفوعات المصرى فى الفترة من 1990 : 2012	221
44	2/32	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر الفترة من 2001/ 2002 : 2011/ 2012	222

45	2/33	نسبة كفاية رأس المال لبعض البنوك المختارة فى مصر الفترة 1992 : 1998	224

تابع فهرس الجداول الاحصائية الواردة في سياق البحث

46	2/34	مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بكفاءة رأس المال (بنسبة القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الفترة 2004 : 2012	224
47	2/35	مؤشرات (معدل العائد على متوسط الأصول) السلامة المالية للبنوك الفترة 2007/2006 : 2012/2011	225
48	2/36	مؤشرات حجم مشكلة الديون المتعثرة الفترة من 1990 : 2003	225
49	2/37	نسبة القروض الغير منتظمة : إجمالى القروض المنتظمة الفترة 2006 : 2012	226
50	2/38	مستوى الربحية الذى تحققه البنوك التى تنتهى السنة المالية لها 30 يونيو الفترة من 2001 : 2012	227
51	2/39	مستوى الربحية الذى تحققه البنوك التى تنتهى السنة المالية لها 31 ديسمبر الفترة من 2001 : 2012	228
52	2/40	نسب السيولة بالعملات المحلية والأجنبية الفترة من 2003 : 2011	229
53	2/41	الائتمان المحلى الفترة من 1998/1997 : 2012/2011	230
54	2/42	حجم السيولة المحلية الفترة 1999 : 2012	231
55	2/43	تطور صناديق الاستثمار فى مصر الفترة 1994 : 1998	235
56	2/44	يوضح مدير الاستثمار فى صناديق الاستثمار المحلية المرخصة لها والعاملة فى مصر حتى 31	237
57	2/45	صافى مبيعات شهادات الاستثمار فى الفترة من 1999: 2012	238
58	2/46	الأهمية النسبية لرأس المال السوقى إلى الإجمالى الناتج المحلى	241
59	2/47	يوضح تطور حركة تداول الأوراق المالية خلال الفترة من 1998 : 2013	241
60	2/48	يوضح الاستثمارات فى الأوراق المالية / الإجمالى المراكز المالية للبنوك الفترة من 1999 : 2012	243
61	2/49	يوضح تطور حركة قيد الشركات فى الفترة من 1998 : 2012	244
62	2/50	يوضح هيكل محفظة الأوراق المالية فى الفترة من 2003 : 2012	245
63	2/51	يوضح حجم التعامل فى الأسهم والسندات فى الفترة من 2002 : 2013	246
64	2/52	يوضح حجم تعاملات الاجانب في سوق الأوراق المالية الفترة من 2001 : 2012	247
65	2/53	اجمالي مشتريات ومبيعات الاجانب في سوق الاوراق المالية الفترة من 2002 : 2012 بالجنية المصري	247

66	2/54	اجمالي مشتريات ومبيعات الاجانب في سوق الاوراق المالية الفترة من 2002 : 2012 بالدولار الامريكي	248
67	2/55	النشاط الاجمالي للمعهد المصرفي	275

بيان بالأشكال البيانية

م	رقم الشكل	بيان الجدول	صفحة
1	1/1	هيكل منظمة التجارة الدولية	69
2	1/2	أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة	132
3	1/3	أنواع المخاطر المصرفية وأساليب قياسها	137
4	2/1	بعض أنواع المؤسسات المالية	173

opelkandl.com

مراجع الدراسة

أولاً : باللغة العربية : -

أ) الكتب : -

1- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها, النظام الجديد للتجارة العالمية، مستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 .

2- إبراهيم الكراسة، " طرق أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"،(أبوظبي صندوق النقد العربي)، مارس 2000.

3- إبراهيم شحاتة، القطاع المالى فى مواجهة عنصر الاندماج والتملك، تجارب وخبرات اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 2000 .

4- ابراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 .

5- إبراهيم مختار، بنوك مصر في ظل عالم متغير ومتنافس، الطبعة الأولى، بدون ناشر، 2005 .

6- أحمد الصفتى، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1997 .

7- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول (التحليل الاقتصادى الجزئى) دار النهضة العربية، 1976 .

8 - .....، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، 1980 .

9- ..... ، اتفاقية التجارة العالمية، (وشهرتها الجات)، دراسة اقتصادية تشريعية، دار النهضة العربية، 2001 .

10- أحمد شعبان محمد على،انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دورات تحليلية، تطبيقات لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية الجديدة، 2007

11- .....، الدور الرقابى للبنك المركزى وأثره على نشاط البنوك الإسلامية، الدار الجامعية الجديدة .

12- أحمد مخلوف، اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، دراسة تحليلية تأصيلية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2001 .

13- أسامه المجدوب، الجات ومصروالبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، 1947 – 1994، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996 م .

14- أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية 1997/ 1998 .

15- السيد السيد عبد المولى : الوجيز فى العلاقات الاقتصادية الدولية، " مع اشارة خاصة بمصر، دار التعاون للطباعة، القاهرة سنه 2002 . مؤلفات مترجمة.

16- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الأسكندرية 2003 .

17- .....، الاقتصاد الدولى (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)، الاقتصاد الدولى الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، 2004 .

18- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات، 1994 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، 2001 .
19-.....، التجارة العالمية وجات 94، سلسلة اقتصاديات وإدارة الأعمال للقرن الواحد والعشرين، الكتاب الأول، الطبعة الثانية .
20- صفوت عبد السلام عوض الله، الجات ومنظمة التجارة العالمية، تحرير التجارة فى الخدمات المالية، دار النهضة العربية، 2002.
21-.....، صناديق الاستثمار،دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الاسلامى، مكتبة المدينة،جامعة الباحة السعودية،2013.
22- عادل أحمد حشيش، أسامة الفولى، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
23- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2004 .
23- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، دور البنك فى خدمة الأوراق المالية (دراسة مقارنة فى القانون المصرى والفرنسى)، دار النهضة العربية، القاهرة .
24- عبد الباسط وفا، أهمية الصيرفة الخاصة، صناعة الصيرفة الخاصة، دار النهضة لعام2005.
25- ----------، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 2000 .
26- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الأسكندرية، الدار الجامعية، 2001.
27- عبد الحميد مصطفى أبوغانم، الإدارة الإستراتيجية :بناء منظمات المستقبل، الدار الجامعية 1995م .
28- عبد الفتاح مراد، شرح اتفاقيات الجات،بدون دار نشر.
29- عبد العزيز سليمان " اتفاقيات الجات، المكاسب والمخاوف"، مجلة السياسة الدولية، إبريل 1994.
30- عبدالله مهنا سالم غانم, تسويق الخدمات لامصرفية, معهد الدراسات المصرفية, الكويت, 1998.
31- عبد النعيم مبارك، وآخر، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الأسكندرية الدار الجامعية،2003.
32- عبد الهادى مقبل، فى بورصة الأوراق المالية وقانون سوق المال، الناشر دار النهضة العربية، 2007 .
33- عبد الواحد العفورى، العولمة والجات، الفرص والتحديات، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2000 .
34-على ابراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة أورجواى، و تقنين نهب العالم، دار النهضة العربية، 1997 م .
35- مجدى محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال – النظرية والمؤسسات النقدية – بورصة الأوراق المالية فى مصر- تطور النظام المصرفى المصرى، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، سنة 2002 .
36- محسن أحمد الخضيرى، العولمة – مقدمة فى فكر واقتصاد الدولة، مجموعة النيل العربية، مصر.
37- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986 م .
38- محمد سيد عابد, التجارة الدولية, مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية, جامعة الاسكندرية, 2001 .
39- محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، إبتراك للنشر والتوزيع، القاهرة, 1997 .
40- محمد عثمان إسماعيل حميد ،أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،.1993 .
41- محمد مدحت مصطفى وآخرين، الاقتصاد الكلى، مدخل تحليلى ،الطبعة الأولى 2001، دار الحسين للطباعة والنشر

42 - مصطفى رشدى شيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1996م.
43 .-..... ، الوجيز فى الاقتصاد النقدى والمصرفى والبورصات ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، 1998 .
44- ..... ، اتفاقات التجارة العالمية فى عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، 2004.
45– نبيل حشاد، الخلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة حول مفهوم الخدمات.
46- ..... ، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 2001 .
47- نجوى سمك، علاقة النمو المالى بالنمو الاقتصادى بالتطبيق على مصر – الأردن – المغرب، باهر عتلم (محرر)، تحديات النمو والتنمية فى مصر والبلدان العربية، القاهرة، دار المستقبل العربى ، 2000 .
48- نجوى عبدالله، القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى، كفاءة البنوك المصرية فى مواجهه المنافسة العالمية ، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى ، 2004.
49- تشارلز هل وجاريث جونز، ترجمة د/رفاعي محمد رفاعي، و د.محمد سيد عبد المتعال، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل" دارالمريخ للنشر، الرياض 2001.

ب) بحوث ومقالا ت

- أمينة ذكى شبانة ، أثر تحرير التجارة فى الخدمات على الاقتصاد المصرى، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر إتفاقية الجات على إقتصاديات الدول الإسلامية، مركز صالح كامل للاقتصاد، جامعة الأزهر، المحور الرابع مايو 1996.
- حسن عبيد، الإتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، أوراق إقتصادية، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 20 ، نوفمبر2002 .
- رانيا عبد الحليم، رضا عبد العال، تقييم خطة البنك المركزى المصرى فى تحسين أداء الجهاز المصرفى خلال الفترة 2000 / 2008 ، " دراسة مقارنة " كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، 2011.
- عادل عبد العزيز السن، تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون، الفترة من 9-11 مايو 2004،جامعة الإمارات العربية المتحدة .
- علاء الدين زهران، خالد عبد العزيز عطية، مؤشرات سوق المال ودورها فى اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقييم اتساقها مع مؤشرات الأداء فى الاقتصاد القومى، معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية رقم 1610، سبتمبر 2002 .
- ليلى أحمد الخواجة، القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى، اتحاد المصارف العربية، مكتبة الشروق، العدد 233 ،الملحق الثالث 2004 .
- محمد المتولى الموجى، تأثير الجات على تجارة وإنتاج الخدمات المالية والمصرفية بالنسبة للجهاز المصرفى المصرى، بحث مقدم إلى مركز إعداد القادة، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، أبريل 1995 .
- محمود عبد السلام عمر، التطورات الاقتصادية العالمية وإنعكاساتها على عمليات البنوك مع إشارة خاصة لمصر، سلسلة أوراق للمناقشة، الورقة العشرون، المعهد المصرفى ، 1996 .
- مهدى علاوى، مقال بعنوان وظيفة مراقبة FATCA، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، (مركزالبحوث المالية والمصرفية)، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر2013 .
- نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، دراسة تحليلية للآثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبى الأمريكى للحسابات الخارجية (FATCA) على المؤسسات المالية (دراسة ميدانية)، ديسمبر 2012 .

- هالة السعيد، نجوى سمك، دراسة تحليلية لسوق السندات فى جمهورية مصر العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد (17) مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001
- دراسة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية : برنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لدعم البرلمان المصرى فى التشريع والرقابة فى إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، " اتفاقيات التجارة الإقليمية " ، قضايا اقتصادية 1 / 4 (القاهرة، مايو 2007)

د) مؤتمرات وندوات

- فائقة الرفاعى، الاتفاقية العامة للخدمات المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفى فى الدول العربية، هناء خير الدين (محرر) مجلد انعكاسات جولة أورجواى على الدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.
- عبد الرحمن صبري ، ندوة تطوير البنية المالية التحتية فى الوطن العربى، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عمان 17 – 18 سبتمبر 1997.
- عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل, العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف, نظرة شمولية, الملتقى الوطنى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات, جامعة الشلف, ديسمبر 2004 .
- عزيزه على السيد، تنمية القدرة التنافسية. للصناعات المصرية بالتركيز على جهود وخطط وزارة الصناعة (ورقة تعريفية) المؤتمر العلمي السنوي الثالث – إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية، الزقازيق نوفمبر 1999.
- علي السلمي، نموذج قياس الفجوة التنافسية لإدارة الإستراتيجية والقدرة التنافسية لمنشئات الأعمال العربية، التنافسية ضمان البقاء، الأسكندرية: المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة 30 – 31 أكتوبر 1996م .
- فؤاد محمد شاكر، تطور الجهاز المصرفي والقوانين الحاكمة له البنك المركزي المصري ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، محاضرة رقم 15 عام 90 /91.
- محسن الحسن الصطوف, دور المصارف فى تطوير المناخ الاستثمارى الوطنى العربى فى ضوء التحديات المعاصرة, المؤتمر العالمى الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة العلوم التطبيقية, الأردن 2003.
- محسن هلال : الخدمات المالية Gats فى اطار الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الفرص والتحديات) ، بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية (المشهور باتفاقات الجات)، المنعقد بمركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، فى الفترة من 14و15ديسمبر 1997م .
- محمد عدنان وديع " القدرة التنافسية وقيامها" بحث مقدم إلى ندوة الآليات والنماذج المعتمدة في دراسة ومتابعة القدرة التنافسية، معهد التخطيط القومي، أكتوبر 2002 .
- عدلى سلامة أندراوس، سوق المال فى مصر، البنك المركزى المصرى، معهد الدراسات المصرفية ، محاضرات عام 94 / 95.
- هناء محمد سعيد كرارة، النظام الاقتصادى الجديد والعولمة، ضمن فعاليات المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة.

ه)دوريات ونشرات :

- إبراهيم شحاته، المصارف العربية وخيارات الاندماج، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد234، المجلد العشرين، حزيران، 2000.
- أحمد خليل الضبع ، خصخصة البنوك والتنمية فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 153، نوفمبر 2000
- حسين الفحل, الجاتس وأفاق التجارة العربية في الخدمات, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الثاني 2007.

- سجى فتحى محمد الطائى, الرسملة المصرفية ودورها فى تعزيزالقدرة التنافسية, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 6, العدد 19 , 2010.
- سعيد عبد الخالق محمود , القطاع المصرفى العربى فى مواجهة التكتل والاندماج, مجلة شئون عربية, العدد112, القاهرة, 2002 .
- سهير محمود معتوق، أثر تحرير التجارة فى الخدمات المالية، مصر المعاصرة، العدد 439 – 440، السنة السادسة والثمانون، يوليو اكتوبر 1995، القاهرة)
- نبيل حشاد ، تطوير القطاع المالى المصرى، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد 15، المجلد 13، يونيو1993.
- سميحه فوزي"النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، 1994م.
- عبد الحميد صديق عبد البر- إعادة هيكلة الجهاز المصرفى المصرى وكيفية زيادة قدرته التنافسية، مجلة مصر المعاصرة، العدد483، يوليو ، 2006.
- عبد الكريم جابر شنجار/ الاقتصاد العربي إلى مراجعة الذات وخطة نحو تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، العدد الحادي والعشريين ك2، 2000.
- عبيد على أحمد الحجازى، الأساس الفكرى لتجارة الخدمات، مجلة مصر المعاصرة، يناير/ أبريل 1994،العددان 453-454 القاهرة .
- عدنان الهندى, الدمج والتملك فى القطاع المصرفى العربى المبررات والمكاسب والاتجاهات, مجلة اتحاد المصارف العربية, العدد 226, المجلد 19, تشرين الاول ,1999 .
- على نجم، سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مجلة البنوك، اتحاد البنوك، العدد الأول، (يوليو – سبتمبر) 1995 .
- محمد صفوت قابل، اتفاقية تحرير الخدمات المالية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعى،(2002).
- ناجي معلا، أجهزة الصراف الآلي المضخمة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، عمان، سبتمبر 1999.
- محمد محمود عبد ربه، دمج البنوك، الدواعى والنتائج، جريدة الوفد، الأربعاء 27 نوفمبر 2002 .
- هشام البساط، كيف تصبح المصارف العربية مؤسسات كبرى، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 205، مجلد 18، ك2، 1998..
- وليام كون، اتفاق بازل 2 ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 275، تشرين الثاني، 2003،
(1) - البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد السادس والأربعون، 1993.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية. خدمات مصرفية جديدة، العدد الثانى, المجلد الخمسون ، 1997.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية, العدد الثالث، المجلد الثاني والخمسون ، 1999م .
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية العدد الثالث المجلد 55 - 2002 .
- البنك الأهلي المصري ،النشرة الاقتصادية، العدد الثالث. المجلد الخامس والخمسون ، 2003.
- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية – العدد الرابع – المجلد الثامن والخمسون 2005
- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد التاسع والخمسون، 2006.
- البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الثانى والستون، 2011 .
(2) - مجلة مصر المعاصرة، يناير – أبريل ، 2000 ، العددان 457 – 458، القاهرة
- مجلة مصر المعاصرة، العدد 483، يوليو 2006 ، السنة السابعة والتسعون .
- مجلة مصر المعاصرة، العدد 483، السنة السابعة والتسعون .
- مجلة مصر المعاصرة، أبريل، العدد 482، القاهرة .
(3)- التقرير الاقتصادى العربى الموحد، صندوق النقد العربى، أبو ظبى،1996 .
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد، صندوق النقد العربى، أبو ظبى،2000 .
- التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، صندوق النقد العربى، أبو ظبى،2002 .

- - وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، التقرير السنوى 2008 .
- تقارير البنك المركزى سنوات 2009،2010،2011،2012.
(4) البنك المركزى، التقرير السنوى 1998/97 .
- البنك المركزى، التقرير السنوى 99 / 2000
- البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى 2006 – 2007 .
- البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى 2007 .
- البنك المركزى المصرى : التقرير الشهرى يوليو 2008 .
- البنك المركزى المصري تقارير سنوات 1997 – 2004 – 2010 .
- البنك المركزى المصرى --تقارير البنك المركزى السنوى أعوام 2002 :2012.
- البنك المركزى المصرى – الرقابة على البنوك – يونيو 2004 .
- البنك المركزى المصرى – النشرة الإحصائية الشهرية – يونيو2003 : 2004 .
- البنك المركزى المصرى – النشرة الإحصائية الشهرية – سبتمبر 2004:2003 .
- البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية – تقرير البورصة المصرية يونيو 2008
- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الثانى ، 1996 / 1997 .
- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث 2012 - 2013
- البنك المركزي المصري، مذكرة غير منشورة، بخصوص الجهاز المصرفي المصري تطوره ومستقبله في ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، القاهره 1974/6/29م
- اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية العربية، الجزء الثالث ، 2010 .
- مجلة البورصة المصرية، العدد 454 ، 23يناير 2006 .
- بنك مصر ، النشرة الاقتصادية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد الأول، 1995 .
- النشرة الأقتصادية العدد الأول ، تطور سوق المال فى مصر، المجلد الخامس والأربعون، 1992 .
- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية – التقرير السنوى 2007 .
- بنك الأسكندرية، النشرة الاقتصادية، 2003 .
- بنك الأسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السادس والعشرون ، 1994
- بحوث اقتصادية عربية، السنة الرابعة عشرة، العدد التاسع والثلاثون، صيف 2007 ..
- مجلة المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، العدد 177، المجلد الخامس عشر، سبتمبر 1995

أبحاث منشورة على شبكة الانترنت:

1 - ابراهيم الناصر,منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية وموقف المملكة فيها.www.saiid.net/.../search.php?
2 - أحمد زكريا صيام, دور الحاكمة المصرفية فى تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية, جامعة البلقاء التطبيقية, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الثانى لكلية ادارة الأعمال, الفترة من 14-15 نيسان 2009.www.kantakji.com/media/..01025.doc
3 - أمية طوقان , دور البنوك المركزية فى ارساء السياسة النقدية, مؤتمر مستجدات العمل المصرفى فى سوريافى ضوء التجارب العربية والعالمية.www.economicat.com/.../viewtopic.php?
4 - بريش عبد القادرزبيرى رابح,جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك,جامعة حسبيبةبن بو على بالشلف.www.univ-chlef.dz/..N.../article-09.pdf
5 - .....,التحرير المصرفى فى ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية.www.almaktabah.net/vb/.../t.37377.html
6 - حسين الفحل, الجاتس وآفاق التجارة العربيةفى الخدمات hhtp:/www.4geography.com/vb/showthread.php?t=5809

7 -سجى فتحى محمد الطائى, الرسملة المصرفية ودورها فى تعزيزالقدرة التنافسية.www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald
8 -شفيق حداد وآخر, التسويق الالكترونى وأثره على جودة الخدمات المصرفية, دراسة ميزانية على البنوك التجارية الأردنية, جامعة العلوم التطبيقية- عمان – الأردن.fmalaa.wordpress.com/2012/11/01
9 -عبد المنعم محمد الطيب حمدالنيل, العولمة وآثارها الاقتصاديةعلى المصارف, نظرة شمولية, المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية, الخرطوم, السودان. www.univ-chlef.dz/..N…/article-01.pdf
10 -غزازى عمر - الخدمات المصرفية فى ظل التحولات العالمية http:/fsecg.univ.biska.dz

الرسائل العلمية : -

- أ) رسائل دكتوراة.

1- إبراهيم مصطفى أحمد معمر، أثر تحرير تجارة الخدمات المالية على النمو فى جمهورية جنوب أفريقيا، رسالة للحصول على درجة دكتوراة، قسم السياسة والاقتصاد معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،2011.

3 - أحمد فرحات فرحات أحمد، أثر الدمج المصرفى على طبيعة الجهاز المصرفى المصرى، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة ، 2009 / 2010 .

4 - أحمد عبد الصبور عبد الكريم أحمد، أثر صناديق الاستثمار على تطور سوق الأوراق المالية " دراسة مقارنة – فرنسا – مصر " ، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية الحقوق، قسم المالية العامة، 2009 .

5 - أكرم نعمان الطيب ، أثر تحرر الاقتصادى على الجهاز المصرفى المصرى، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد ، 2001.

6 - ايهاب ابراهيم الدسوقى، دور كفاءة سوق رأس المال فى تخصيص ونمو الاستثمارات فى مصر (دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة دكتوراة، تجارة عين شمس، 2000 ،.

7 - أمين بخيت عسكر، التخطيط الإستراتيجى كأداة لتحسين معايير أداء البنوك التجارية فيمصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2006 .

8 - حسنة حامد نعمت اللة، أسواق الأوراق المالية، (دراسة نظرية مقارنة)، رسالة مقدمة إلى قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق، جامعة المنصورة لنيل درجة الدكتوراة فى الحقوق،2005

9 - رانيا محمود عبد العزيز احمد عمارة،تحرير التجارة الدولية وأثر انضمام مصر لاتفاقية الجات فى مجال الخدمات (جاتس) على ميزان المدفوعات، رسالة للحصول على درجة الدكتوراة فى الحقوق ، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2006.

10 -عبد العزيز محمد أحمد المخلفى, تحليل كفاية رأس المال المصرفى وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف اليمنية) , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد .

11 – عصام الدين عباس، العولمة المصرفية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة طنطا ، 2008.

12 -صلاح سيد عبد الحارث محمد " القدرة التنافسية للبنوك المصرية في ظل التغيرات الاقتصاديه والمصرفية المعاصرة دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة . أكاديمية السادات للعلوم الإدارية 2008.

13 - محمد سليمان عبد الله قورة ، الممارسات الضارة فى التجارة الدولية و مواجهتها فى إطار الإتفاقات التجارية متعددة الاطراف ، رسالة لنيل درجة دكتور فى الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، بدون ناشر، 2012 .

14 محمد حنفي محمود سعودي " تقييم السياسات العامة المصرفية في مجال إدارة الأزمات المالية، مع دراسة تطبيقية على أزمتي السيوله والركود في مصر" رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2006 .

15 -محمود مصطفى حسن محمد ،النظام القانونى لعقد إدارة الأوراق المالية، رسالة مقدمة إلى قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراة فى الحقوق
16 -وائل إبراهيم عبد الرحيم هميمي " التحليل الإستراتيجي للقدرات التنافسية لزيادة فاعلية وحدات قطاع الأعمال العام " رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ، 2001.
17 -وفاء عبدالله حبيش ، الاتفاقية العامة للتجارة الدولية فى الخدمات وأثارها على قطاع الخدمات فى مصر، جامعة الزقازيق، رسالة للحصول على درجة دكتور فى الحقوق، 2009 .

ب) **رسائل ماجستير**
1- أشرف العربى، التنمية البشرية فى مصر : الوضع الحالى، وأسبابه، انعكاساته، وإمكانية تطويره، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997
2- أكرم نعمان الطيب، أثر التحرر الاقتصادى على الجهاز المصرفى المصرى، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2001.
3- أميره محمد عادل عبد الرحمن " دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال السياحة في ج.م.ع رسالة ماجستير غير منشورة . ج القاهره ، ك الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008 .
4- توفيق عبد الوهاب أبو العنيين، دور المؤسسات المالية فى دعم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، 1990 .
5- دينا محمد زكى الصاوي اقتصاديات المصارف الشاملة وإدارة المخاطر (بالإشارة إلى الجهاز المصرفي المصري) رسالة للحصول على درجة الماجستير ـــ جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2009 .
6- رشدى صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفى فى البلدان النامية، رسالة للحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم الاقتصادية والمالية، 1999 .
7- عادل أحمد موسى ابراهيم، أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على سياسات إعادة التأمين فى الدول النامية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،2000.
8- عصام لطفي السيد، إدارة عمليات الدمج المصرفي كآليه لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
9-محمد حسنى على زغلة، أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على النمو الاقتصادى فى الدول النامية " مع إشارة خاصة لمصر " ، رسالة لنيل درجة الماجستير فى اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، 2004 .
10 -وليهام صلاح الدين محمد صارو، استخدام المقياس المتوازن للأداء لتقويم خدمات القطاع المصرفى المصرى، دراسة تطبيقية، جامعة الأزهر، كلية التجارة ،القاهرة ، قسم المحاسبة ، 2008 .

obeikandl.com

ثانيا :مراجع باللغة الأجنبية

مؤلفات

1-Abayomi A . Alawade , Analyzing Financial and Privete Sector Linkages in Africa , Working Paper Series Number 43 (Washington , D. C: World Bank , January 2003) .

2-Alan R. Roe 1998, The Egyption Banking System: Liberalization, Competition And Privatization, Working Paper No 28 , The Egyptian For Economic Studies, Cairo .

3- Andrew B. Whinston, Electronic Commerce", CNY.: Addisonwesley Inc.) 1996, Pn81

-Andrew Cornford, 2000, The Basle Committee,S Proposals For Revised Capital Standards : Rational, Design And Possible Incidence, United Nation Conference On Trade And Development, United Nation.

4- BERNARD M.HOEKMAN & MICHEL M. KOSTECKI: THE POLITICAL ECONOMY OF WORLD TRADING SYSTEM FORM GATT TO WTO, OP. CIT, P. 133,134.

5- Charles Adams Et , Al 1998, International Capital Market , Developments , Prospects , And Key Policy Issues . IMF. Washington. D.C.

6- CHARLES HILL, GARETH JONES" STRATEGIC MANAGEMENT : AN INTEGRATED APPROACH U.S.A HOUGHTON MIFFLIN COMPANY 2001.

7- Chris Matten , " Managing Bank Capital Allocation And Performance Measurement " , New York : John Willy .

8- Dimitri Vittas,1991, Measuring Commercial Bank Efficiency,Use And Misuse Of Bank Operating Ratios , World Bank Working Paper No. 806, World Bank

9- Drabek , Z., and Williamson , J.,(1999) , " Whether And When to Liberalize Capital Account and Financial Services " , WTO Working Paper , Sept .

10-GARY.SAMPSON :The Role Of The World Trade Organization In Global Governance United Nations New York 2001.

11- Garten, Jeffrelly, 1998, In This Economic Chaos, A Global Centerl Bank Can Help International Herald Tribune. Journal Of Economic Perspective, Vol. 12 No. 3

12-Hennle Van Greuning &Sonja, B. 2000, Analyzing Banking Risk: A Frame Work For Assesing Corporate Governance And Fnancial Risk Management. World Bank Publications.

13-Hausler, G., " Globalization of Finance " , Op. Cit.

14-Hildegunn Kyvik Nordas , South Africa : A Developing Country and net outwoard investor , working paper No. 20/01 (Bergen : foundation for research in economic and business adminatration , J une 2001) . p. 11

15- Jaeger, Jaclyn. "IRS Seeks Input on Foreign Withholding Rules". *Compliance Week* (Dec 2010) .

16-Jean – Daniel Rey , (2012) , " Antidumping Regional Regimes and The Multilateral Trading System : Do Regional Antidumping Regimes Make A Difference ? " (WTO Working Paper , October.

17-JOHNATHAN GERSHUNY." After Industrial "Science Policy Pesearchunit University Of Sussex, 1978.
18-JOHN H. JACKSON, WILLIAM J. DAVEY & ALAN O. SGKES: LEGAL PROLEMS
19- JOHN H. JACKSON, WILLIAM J. DAVEY & ALAN O. SGKES: LEGAL PROLEMS OF INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, OP. CIT PP. 888-892
20-Karl Markx "Grandrise : Introduction To The Critique Of Political Econmy" Harmondsworth Benguin1973.

21-King Robert Levine, 1993, Financial And Growth: Shumpeter Might Be Right Quarterly Journal Of Economic No. 108 Vol. (3).

22-Kono, M., and Schuknecht , L., " Financial Services Trade m Capital Flows , and Financial Stability " , Op. Cit., .

23-Kono, M., Low, p., Luanga , M., Mattoo, A., Oshikawa , M., Schuknecht, L., (1997) , " Opening Markets In Financial Services and The Rol of The GATS " , Special Studies , World Trade Organzation Working Paper .
24-Levine Ross ,Loayza N.Et Al , 1999 Financial Internaional Growth Causalit And Causes . World Bank Policies Research Working Paper No. 2059. World Bank
25- Michael Itrebilcock & Robort Howse:The Regulation Of International Trade ,Op.Cit.
26- Mike Moore- Former D . G of WTO , " The global effect of a changing world economy on investment and business growth " , conference on " Building a dynamic , new prosperity in the global cooperation :opportunities & challenges " , (Abu Dhabi , U. A. E, 22 – 23 February , 2004)
27- Millard Long And Dimriti Vittas , 1991 , Measuring Commercial Bank Efficiency , Use And Misuse Of Bank Operating Ratios , World Bank Working Paper No. 806 , World Bank .
28- Mitsuo Matsushita , Thomas J 0 Schoenbaum & Petros G 0 Mavroidis The World Trade Organization Law , Practice And Policy , Oxford University Press , New York , 2003.
29- PETER. A. Smith And Others, Op. Cit .
30- PETER GALLAGHER: Guide To The WTO And Developing Countries-World Trade Organization, Kluwerlaw International, Great Britain, 2000.
31- Peters, Rose, 1997, Money And Capital Market, In Global Market Place, IRWIN Pess
32- Raffer, 1990, Applying Insolvency To International Debts : An Economically Efficient Solution With Human Face, World Development, Vol. 8
33- Raafat , s . ; "An Action Plan for Engenering Capital Market Growth in Egypt ", ECES, WP, No 32 – Sept 1998.

34- Richard J. Herring, "The Subordinated Debt Altrenative To Basel II ", Journal Of Financial Stability, No. 1/2004
35- Robert G. Cooper And Scottj, Edgett. 'Product Development For The Service Seclor. Perseus Books Cambridge, 1999.
36- Robertz Aliber , 1984,Interntional Banking : A Survey , Journal Of Money , Credit And Banking – Vol . 16 – No
37- Saunder.a & Vallter, Financial System Design, the Asia Pacific Entex: cost and Benefits of Universal Banking Management Journal of Money, Credit and Banking . 1996.
38- Stephen A. Rhoades, Bank Mergers and Banking Structure in the United States, (1980-1981), Staff study 174, Aug., 2000.
39- Tamirisa, T., (1999), " Trade in Financial Services and Capital Movements " ,IMF Working Paper.
40- Thomas, Duesendery, And Report, " Money Banking, And The Economy' Op. CIT., P.40
41- Wolfe, Daniel, "Banks Face the Facts on FATCA" American Banker,(New York) 29, Dec,2011.

دوريات ونشرات

1-Foreign Financial Instututions, such as: Bankes, Stock exchange, insurance companies, brokerage houses, Companies Financial Brokers, Mutual Funds funds, money funds…and etc
2-Foreign Ministry against direct FATCA agreements between banks and U.S. Russia & CIS Banking & Finance Weekly. *Financial Policy*, (Jul 20, 2012).
3-Joynt Statement on the WTO Financial Services Negotiations by the International Chamber of commerce & Financial Leaders Group , Commission on Trade and Investment , Hong Kong , 22nd Sept., 1997 .
4-Middle Eastern investors – Reforming Egypt, S CAPITAL MARKET. Magazine Financial Times Mandate; Apr 1, 2008
5- OECD Journal Of Competition And Plicy. Competition Ho And Regulatory Reform. Paris. Volume 3 / No .1.2001.
6- Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001.
7- The Banker ,Financial Times Business, July 2005
8- The banker ,financial times business, july 2006
9- The banker ,financial times business, july 2007
10-The Result of The Uruguay Round " Op. Cit " p 327
11-UNCTAD (2000) , " Trade and development , Report " Op. Cit
12- UNCTAD , 2008 , Globalization,s contribution to development : trade Perspective and WTO: World Trade Report 2010 , "Trade in Natural Resources .
13- UNCTAD: World Instrument report, 2002
14- World Bank ; World Development Indicators 2005 , Cd Room
15-World Economic Outlook, Jan 2008

16- world Trade Organization –Annual Report Geneva, 1996.
17-W.T.O. ,2001 , " Gats Fact and Fiction " Geneva, Switzerland , p 7

مواقع علي شبكة الانترنت

1- Http:Www.Wto.Org/Services/News
2- http://www. Aleqt. Com /2011/11/15/article _ 598358. Html 6 / 7 الجمعة . 2013 /
3- www.almoslim.net/documents/tegarh.doc.2014/6/6 تاريخ الاطلاع: ،
4- http://www.vetogate. Com / 356525 . 2013 يونيو 7 الجمعة
5- http: // www. Forbesmiddleeast . com / view. Php? Tist = 33 2013 يونيو7 .
6- https://www.google.com.eg/url
7- www. Offshore – services. biz
8- www. Oecd. Org
9- www. Bankofliechtenstein . com
10- www.philadelphia.edu.jo/.../Some%20solutions%20to%20the%20probl
11- www. transparency . org
12- http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_03/article_01.pdf
13- http://www.wtoarab.org/site_content.aspx?page_key=agreement&lang=ar
14- Top Banks in the World , http://www.relbanks. Com/worlds-top-banks/assets..
15- Nihal Bayraktar and Yan Wang. Op. cit., p.3.

Openkandil.com

مستخلص

انتهت الدراسة إلى أن هناك صعوبات كثيرة تواجه الأجهزة المصرفية فى الدول النامية وذلك لضعف قدرتها على المنافسة فى سوق الخدمات المالية والمصرفية الدولية لأسباب تتعلق بضغف قواعدها الرأسمالية, وصغر حجم أصولها وضعف هياكلها الإدارية والمالية وممارسة الضغوط عليها من قبل حكومتها لتبنى سياسات نقدية ومالية معينة بالإضافة إلى التحديات التى فرضتها العولمة المالية على الأسواق المالية والمصرفية الدولية.

كما انتهت الدراسة إلى أن انعكاسات اتفاقية تحرير التجارة والخدمات المالية على مصر كان لها جوانب إيجابية وأخرى سلبية, تتجسد أبرز ايجابياتها فى تحفيز البنك المركزى المصرى فى مواصلة إصلاح وتطوير الجهاز المصرفى المصرى, وهو ما انعكس على تنشيط الاستثمارات المالية فى العمليات المصرفية غير التقليدية, وزيادة عدد صناديق الاستثمار العاملة فى مصر وانعكاسها على سوق الأوراق المالية وذلك بزيادة حجم التعامل وعدد الأوراق المالية وقيمة العمليات وهو ما انعكس على زيادة رأس المال السوقى للشركات العاملة فى مصر وأصبحت عنصر جذب أدي إلى زيادة حجم تعامل الأجانب فى سوق الأوراق المالية.

تتمثل أبرز سلبياتها فى عدم قدرة البنوك المصرية على مجاراة بنوك الدول المتقدمة فى تقديم خدمات مصرفية متطورة ، نظرًا لما تتمتع به الأخيرة من تطور تقنى و معرفى وتمتع هياكلها الادارية و المالية بكفاءة عالية و منهاج عملها هو الأفصاح و الوضوح.

obeikandl.com

فهرس

الموضوع الصفحة

مقدمة 1

الباب الأول
تحرير الخدمات المالية (المفهوم والتطور)

مقدمة 6

الفصل الأول
مفهوم الخدمات المالية (الأهمية والتطور)

مقدمة 8
المبحث الأول : مفهوم تجارة الخدمات المالية ونطاقها 9
المطلب الأول : ماهية الخدمة 10
المطلب الثانى : مفهوم تجارة الخدمات المالية والمصرفية 14
المطلب الثالث : خصائص الخدمات المصرفية 17
المبحث الثانى : أهمية تجارة الخدمات المالية **20**
المطلب الأول : الأهمية المتزايدة للتجارة فى الخدمات 21
المطلب الثانى : واقع تطور التجارة العربية فى الخدمات 25
المطب الثالث : أهمية قطاع الخدمات فى مصر 30
المبحث الثالث : تطور الخدمات المالية **38**
المطلب الأول : تطور آليات التمويل 39
المطلب الثانى : الصيرفة الالكترونية 43

الفصل الثانى
منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية

مقدمة 50
المبحث الأول : تحرير التجارة الدولية ونشأة الجاتس 52
المطلب الأول : لمحة تاريخية حول نشأة الجاتس وتحرير التجارة 53
المطلب الثانى : جولة أوروجواى 58
المطلب الثالث : إنشاء منظمة التجارة العالمية 64
المطلب الرابع : الاتفاقات التجارية متعددة
الاطراف 70
المبحث الثانى : الاتفاق العام بشأن الخدمات 73
المطلب الأول : الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات 74
المطلب الثانى : مبادئ الجاتس 77
المبحث الثالث : إلتزامات الدول فى إتفاقية تجارة الخدمات المالية 79
المطلب الأول : الالتزامات العامة للدول الاعضاء فى الجاتس 80
المطلب الثانى : الالتزامات المحددة 84
المطلب الثالث : التزامات مصر فى مجال الخدمات المالية 87

الفصل الثالث
الدول النامية والمنافسة فى سوق الخدمات المالية

مقدمة 91
المبحث الأول : خصائص الجهاز المصرفى فى الدول النامية وتحدياته 92
المطلب الأول : خصائص الجهاز المصرفى فى الدول النامية 93
المطلب الثانى : تحديات الجهاز المصرفى فى الدول النامية 97

المبحث الثانى : متغيرات السوق المالية الدولية.....102
المطلب الاول : التطورات فى البيئة المصرفية الدولية.....103
المطلب الثانى : المراكز المصرفية الخارجية.....108
المبحث الثالث : المنافسة فى تجارة الخدمات المصرفية.....114
المطلب الاول : مفهوم القدرة التنافسية.....115
المطلب الثانى : اثر العولمة المصرفية على الجهاز المصرفى.....120
المبحث الرابع : الملاءة المصرفية المحددة فى اتفاقية بازل كأساس ل.....127
المطلب الاول : الحد الأدنى لكفاية رأس المال.....128
المطلب الثانى : مخاطر العمل المصرفى وأساليب قياسها.....131
المطلب الثالث : أهداف لجنة بازل.....138

الباب الثانى
انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية
على الجهاز المصرفى المصرى

مقدمة.....143

الفصل الاول
الجهاز المصرفى المصرى
الهيكل ومتغيرات البيئة المصرفية

مقدمة.....145
المبحث الأول : هيكل الجهاز المصرفى المصرى وتطوره.....**146**
المطلب الأول : تطور الجهاز المصرفى المصرى.....147
المطلب الثانى : الدمج المصرفى المصرى.....156
المطلب الثالث : هيكل الجهاز المصرفى المصرى.....164
المبحث الثانى : الجهاز المصرفى المصرى فى مواجهة المتغيرات.....167
المطلب الأول : متغيرات البيئة المصرفية
المصرية.....168
المطلب الثانى : التحديات التى تواجه البنوك المصرية
فى ظل تطبيق التشريعات الأجنبية قانونFATCA.....173
المبحث الثالث : واقع الجهاز المصرفى المصرى عربيًا وإقليميًا ودوليًا.....178
المطلب الأول : واقع الجهاز المصرفى عربيًا.....179
المطلب الثانى : واقع الجهاز المصرفى اقليميًا (شرق آسيا-أفريقيا).....187
المطلب الثالث : واقع الجهاز المصرفى دوليًا.....190
المبحث الرابع : الرقابة فى الجهاز المصرفى المصرى.....195

الفصل الثانى
انعكاسات الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية
على الجهاز المصرفى المصرى

مقدمة.....204
المبحث الأول : أثر الاتفاقية على العمليات المصرفية فى الجهاز المصرفى المصرى.....**205**
المطلب الأول : تطور إجمالى المراكز المالية للبنوك.....206
المطلب الثانى : تطور اجمالى الودائع.....209
المطلب الثالث : الدور التمويلى للبنوك- أرصدة الاقراض والخصم.....213
المطلب الرابع : مدى تحقيق سياسة تحرير سعر الصرف لأهدافها.....218
المبحث الثانى : أثر الاتفاقية على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفى المصر.....223
المطلب الأول : مدى كفاءة رأس المال.....224
المطلب الثانى : جودة الأصول.....225

obeikandl.com

المطلب الثالث : معدل الربحية 227
المطلب الرابع : معدل نمو السيولة المحلية 229
المبحث الثالث : دور البنوك فى تنشيط الاستثمار وسوق المال **232**
المطلب الاول : دور البنوك فى تنشيط الاستثمار (صناديق الاستثمار) 233
المطلب الثانى : دور البنوك فى تنشيط سوق المال 239

الفصل الثالث

استراتيجية تطوير الجهاز المصرفى المصرى

فى ضوء ايجابيات اتفاقية تحرير الخدمات المالية وسلبياتها

مقدمة 254
المبحث الأول : ايجابيات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وسلبياتها 255
المبحث الثانى : نحو إستراتيجية تطوير الجهاز المصرفى المصرى 260
الخاتمة ونتائج الدراسة 280
ملاحق الدراسة 284
بيانات الجداول والأشكال البيانية 301
مصادر البحث 305
مستخلص الدراسة 317
فهرس 318

obeikandl.com